Distribution: Restricted REPL.VII/5/C.R.P.3/Rev.1 15 December 2005

Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق – الدورة الخامسة

روما، 14-15 ديسمبر/كانون الأول 2005

مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007-2009)

يرجى من هيئة المشاورات النظر في النسخة المعدلة من الفصل باء، الفقرات 35 إلى 40.

اعتماد نظام القدرة على تحمل الديون

35 - ثمة التزام من جانب الجهات المانحة الرئيسية بزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتذليل العقبات التي تعترض طريق تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر في البلدان المعدمة (بما في ذلك ضمان القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل). وتندرج المؤسسات الإنمائية الدولية أيضاً في عداد العوامل المؤثرة الأساسية في استراتيجية المساعدة الإنمائية الدولية. ومع ذلك، فإن من الواضح أن سعي هذه المؤسسات لزيادة المساعدة بشكل كبير يهدد بنشوء نزاع مع هدف احتواء أثر الديون على الحد من الفقر. وتتم تطوير المبادرة متعددة الأطراف للتخفيف من الديون كاستجابة رئيسية لهذه المسألة. وتهدف هذه المبادرة إلى توفير خفض إضافي معتبر لديون القطاع العام في البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الدائنين الرئيسيين للقطاع العام وهم المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وتتم في الوقت الحاضر صياغة تفاصيل هذه المبادرة وبعدئذ ستتضح المضامين الكاملة لهذه المبادرة وحجمها.

36 - ويمكن لتنفيذ المبادرة المتعددة الأطراف أن تقلص عدد البلدان المستفيدة من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتصبح على عتبة إجهاد الديون أو قريبة منها. إلا أن التحدي يبقى في تجنب زيادة إجهاد الديون. وجاءت الاستجابة لهذا التحدي من خلال تبني إطار للقدرة على تحمل الديون لتوفير المساعدة للبلدان الفقيرة المؤهلة للحصول على مساعدات بشروط تيسيرية للغاية بموجب نوافذ الاعتمادات المعينة في عدد من المؤسسات المالية الدولية الرئيسية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.

ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

(صندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الآسيوي والمؤسسة الدولية للتنمية حتى تاريخه) ضمن نطاق مفاوضات تجديد موارد كل منها. والمقصود بإطار القدرة على تحمل الديون هو محاولة المجتمع الدولي توفير إطار مشترك وشامل للمساعدات من المؤسسات المالية الدولية للبلدان الفقيرة بحيث تقدم كل واحدة من هذه المؤسسات المساعدة على أساس المنح، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج تحليل للمخاطر إجهاد الديون لكل قطر.

37 - وتظل المخصصات القطرية (للمساعدة) التي تعتمدها كل مؤسسة مالية دولية خاضعة بصرامة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المعتمد فيها، في حين يخضع محتوى برنامج المساعدة إلى الاستراتيجيات والبرامج القطرية للمؤسسة المتفق عليها مع كل بلد في إطار استراتيجياته للحد من الفقر.

38 - ويوفر إطار القدرة على تحمل الديون تعويضاً شاملاً للمؤسسات المالية الدولية المشاركة لضمان استدامة قدرتها على تلبية الاحتياجات الإنمائية واحتياجات الحد من الفقر في المستقبل. وتتم مساندة ذلك بآليتين اثنتين هما: التعويض الكامل عن رسوم الخدمة الضائعة من خلال احتجاز وإدارة جانب من الموارد المحكومة بنهج المقادير المعدلة (في حالة المؤسسة الدولية للتنمية)، والتعويض الكامل عن مدفوعات سداد أصول القروض الضائعة من خلال إسهامات إضافية من الجهات المانحة وعلى أساس الدفع عند نشوء الحاجة. ويتضمن نهج المقادير المعدلة حسما يطبق على مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للبلدان المؤهلة لتلقي المساعدات على شكل منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون للتصدي للحوافز المضللة التي قد تؤدي بالبلدان إلى تراكم الديون إلى مستويات لا يمكن تحملها.

39 - وبغية صون وتعزيز قدرة الصندوق على تنفيذ دوره وتركيزه المخصوصين إزاء الحد من الفقر الريفي في البلدان التي تعاني من إجهاد الديون وتدعو فيها الحاجة إلى تنسيق الجهود كي لا تؤدي المساعدات الإنمائية إلى زيادة أعباء خدمة تلك الديون، فإن على الصندوق أن ينضم إلى المؤسسات المالية الدولية الأخرى في اعتماد وتنفيذ إطار للقدرة على تحمل الديون في توفير المساعدات إلى البلدان ذات المخاطر العالية والمتوسطة لإجهاد الديون. وعلى غرار ما هو عليه الحال في المؤسسات المالية الدولية الأخرى فإن الجمع بين آلية الدفع عند نشوء الحاجة للتعويض عن سداد أصول القروض الضائعة ونهج المقادير المعدلة للتعويض عن رسوم الخدمة الضائعة سيؤدي إلى تبني إطار للقدرة على تحمل الديون في الصندوق لا يكون له أثر كلي على وضع موارد الصندوق. وفي ضوء ما سبق، توصي هيئة المشاورات بما يلي:

(أ) بدءًا من العام 2007 يجب على الصندوق أن يعتمد النمط الذي تتبناه المؤسسة الدولية للتنمية في تطبيق القدرة على تحمل الديون ليحكم تخصيص المساعدة إلى البلدان المؤهلة لتلقي المساعدات التيسيرية للغاية وذات المخاطر العالية والمتوسطة لإجهاد الديون.

(ب) أن تُعدَّل المواد المعنية من اتفاقية إنشاء الصندوق بما يتيح تشغيل إطار القدرة على تحمل الديون.

(ج) أن يستند إطار القدرة على تحمل الديون الذي يعتمده الصندوق إلى التحليلات القطرية الاقتصادية التقنية (وفي نهاية المطاف التحليلات الاستشرافية للقدرة على تحمل الديون) التي تُعدها المؤسسات الدولية المعنية المختصة في هذا المجال، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتعاون مع البلدان المعنية.

(د) أن توافق الدول الأعضاء في الصندوق، ولاسيما منها الجهات المساهمة الرئيسية في المساعدة الإنمائية الرسمية، على تعويض الصندوق بصورة كاملة عن مدفوعات أصول القروض الضائعة نتيجة تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون وذلك على أساس الدفع عند نشوء الحاجة حسب النمو الذي تبنته المؤسسة الدولية للتنمية في تجديدها 14.

(هـ) أن ترفع إدارة الصندوق إلى المجلس التنفيذي، في سبتمبر/أيلول عام 2006، اقتراحات بشأن تشغيل إطار القدرة على تحمل الديون، بما في ذلك أحكام تتعلق برفع التقارير عن التقدم المحرز؛ والآثار على الأوضاع المالية للصندوق؛ ومضامين صرف قروض الصندوق للبلدان النامية؛ وتوليد تعويض عن رسوم الخدمة الضائعة؛ ومشاركة الصندوق في أنشطة التعاون بين المؤسسات المالية متعددة الأطراف الرامية إلى صقل واستعراض المنهجيات المستخدمة في ظل إطار القدرة على تحمل الديون، وكذلك في ضمان اتساق نهج الصندوق مع النُهج المستخدمة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

40 - سيستعرض المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2005، سياسة الصندوق للتمويل بالمنح على ضوء تبني إطار القدرة على تحمل الديون، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر المبادرة متعددة الأطراف للتخفيف من الديون على مستوى المساعدة التي سيمنحها الصندوق بشروط إطار القدرة على تحمل الديون.